The attitucle of the opposite parties in Morocco from the two attempted coups:1971-1972

موقف أحزاب المعارضة في المغرب من المحاولتين الانقلابيتين١٩٧١-١٩٧٢

Prof .D r : Mahmood Saleh Alkurwy ا.د. محمود صالح الكروي

Faculty of political Scien – University of Baghdad أستاذ العلوم السياسية/جامعة بغداد

Dr: Abdulwaha Abdalziz Abou chm د.عبد الوهاب عبدالعزيز أبوخمرة

Faculty of Education– University of Tikrit مدرس –كلية التربية/جامعة تكريت

الخلاصة :

شهد المغرب في النصف الثاني من القرن العشرين تطورات سياسية مهمة قادت البلاد إلى حصول أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأبرز معالم الأزمة السياسية عزلة النظام الملكي، وقمع وغياب مشاركة أحزاب المعارضة في مؤسسات السلطة ، عزز ذلك دور الجيش الذي سعى قادته على الاستحواذ على المراكز الحساسة في الدولة سواء فيما يتعلق بالإدارة المحلية أو الأمنية أوالشان السياسي بالبلاد، ليتوج هذا الوضع الخطير بمخرجات تمثلت بتنفيذ محاولة الانقلاب العسكري الأول ضد الملك الحسن الثاني في قصر الصخيرات بمدينة الرباط العاصمة يوم١٠تموز ١٩٧١ والتي كان من تداعياتها فيما بعد محاولة اغتيال الملك أثناء سفره في الطائرة من باريس عائداً للمغرب في١٦آب١٩٧٢، وكان من الأسباب

المهمة لفشل المحاولتين هو موقف أحزاب المعارضة غير المؤيد وغير المساند لقادة المحاولتين وذلك لتمسك المعارضة المغربية بالخيار الديمقراطي في بناء حكم ملكي دستوري، وعدم تبني المعارضة المغربية خيار الانقلابات العسكرية فكراً ومنهجاً للوصول إلى السلطة، وهذا ما امتازت به توجهات المعارضة الحزبية في المغرب الذي عكس صورة وخصائص النظام السياسي المغربي، ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع البحث(**موقف أحزاب المعارضة في المغرب من المحاولتين الانقلابيتين ١٩٧١-١٩٧٢**).

Abstract

At the beginning of the seventies of the twentieth Century, Morocco witnessed great Political changes that led the Country to Social ,economic and political crises. The most important Feature of these crises is taking the royal regime off and putting down or absence of participating of the opposite parties in the authority institutions and strength thinned the role of the military whoever came upon the important institutions in the state concerning the civil management and security or political affairs .The difficult situating resulted in achievements such as ;military coup against the king Hassan ,the second ,in Sakhairat Castle at 10 of July 1971 which later led to the attempt of assassination of the King during his coming back journey from Paris on the plan to Morocco in 16 August 1972.The main reason that led the two coups to failure was the opposite parties attitude of not supporting the leaders of the two attempted coups because of the democraticchorice that the opposite parties has adapted in building royal and constitutional regime and not adapting the chase of military coups as an idea

or style .This is what the opposite parties has been characterized in Morocco ,which reflected the picture and the characteristics of this political regime in Morocco .That's why the Topic of this research has been selected:(**The attitucle of the opposite parties in Morocco from the two attempted coups:1971-1972**).

المقدمة:

أن هدف كل معارضة سياسية هو الوصول إلى السلطة ولتحقيق هذا الهدف هناك أساليب متعددة الأشكال والأدوات، ومنها أسلوب العنف بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، أو الأسلوب السلمي بأتباع المنهج الديمقراطي كهدف للاشتراك أو لاقتسام السلطة، فكانت المعارضة الحزبية في المغرب تتبنى الأسلوب الثاني كخيار استراتيجي للمشاركة بالسلطة مع المؤسسة الملكية ، كون المعارضة الحزبية المغربية تعد النظام الملكي المغربي هو ألأطار الروحي والمعنوي لكيان الدولة المغربية، وهذا ما يميز أحزاب المعارضة المغربية التي أعطت صورة مهمة وخصائص للنظام السياسي المغربي.

وبالمقابل كانت المؤسسة العسكرية أحدى دعائم النظام الملكي المغربي في مواجهة نفوذ أحزاب المعارضة في صراعها على السلطة، وكان من نتائج هذا الصراع هو حدوث أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية في أوائل السبعينات من القرن العشرين ، وأبرز معالم الأزمة عزلة النظام الملكي بسبب معارضة أحزاب المعارضة للتجربة الدستورية الثانية١٩٧٠–١٩٧٢ وبالتالي عدم مشاركتها بمؤسسات السلطة، وكذلك زيادة نفوذ قادة الجيش الذين استحوذوا على المراكز الحساسة في الدولة ولاسيما الشأن السياسي بالبلاد ليتوج هذا الوضع الخطير بمحاولة الانقلاب العسكري ضد الملك الحسن الثاني في قصر الصخيرات يوم١٠تموز١٩٧١والتي كان من تداعياتها فيما بعد محاولة اغتيال الملك أثناء سفره في الطائرة من باريس عائداً للمغرب في١٦آب١٩٧٢،وكان من الأسباب المهمة لفشل المحاولتين هو موقف أحزاب المعارضة المغربية غير المساند وعدم تأييدها لقادة المحاولتين ، وبهذا أصبحت المعارضة المغربية دعامة للنظام وعامل مهم لضمان استقرار النظام السياسي المغربي.

ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا لموضوع البحث(**موقف أحزاب المعارضة في المغرب من المحاولتين الانقلابيتين ١٩٧١– ١٩٧٢**)، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول(**علاقة أحزاب المعارضة بالمؤسسة العسكرية**)وتضمن المبحث الثاني(**موقف أحزاب المعارضة من انقلاب الصخيرات يوم١٠تموز١٩٧١**)،وركز المبحث الثالث(**موقف أحزاب**

المعارضة من المحاولة الانقلابية الثانية في ١٦آب١٩٧٢)،وهذا التقسيم يعطي صورة ومميزات النظام السياسي المغربي الذي تعد المعارضة الحزبية فيه أحد الخصائص المهمة لدراسة وفهم الحياة السياسية المغربية.

المبحث الأول: علاقة أحزاب المعارضة بالمؤسسة العسكرية.

حرص نظام الحكم الملكي في المغرب منذ الاستقلال في ٣ آذار ١٩٥٦ على العمل بكل الوسائل لخلق توازن بين قوتين في الحياة السياسية المغربية هي قوة المؤسسة الملكية وقوة الأحزاب السياسية، وأعتمد في هذا المسعى على النخبة المستقلة وإيجاد أحزاب موالية للحد من نشاط أحزاب المعارضة[١] ، أما الوسيلة الثانية المهمة لأضعاف أحزاب المعارضة هي قوة الجيش الذي تم تأسيسه على ثابتين رئيسيين: هما الولاء الشخصي والسياسي للملك وأبعاده عن كل الأحزاب السياسية وتجنيبه كل التأثيرات الحزبية[٢] ،وبهذا يكون الجيش هو صنيعة المؤسسة الملكية المتمثلة بالملك الحسن الثاني كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية[٣].

كانت المؤسسة العسكرية[٤] ، احدى الوسائل المهمة التي استخدمها الملك الحسن الثاني ضد نفوذ ونشاط أحزاب المعارضة التي كانت تشارك المؤسسة الملكية بشرعيتها الوطنية كونهما تحالفا في النضال ضد المستعمر وتحقيق الاستقلال ، لهذا حصل صراع خفي ومعلن بين الطرفين اخذ أشكالاً مختلفة، ولا سيما في منتصف الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين وانعكس الصراع على حدوث تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية قادت البلاد إلى حصول أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى اهتزاز شرعية النظام الملكي الذي اصبح عاجزاً عن مواجهة الأزمات في ظل الفساد الإداري المتفشي في أوساط قيادات النظام السياسي في المغرب[٥] ، الذي تسبب في فرض العزلة على المؤسسة الملكية وتفاقم أزمة نظام الحكم في المغرب ،في ظل غياب أحزاب المعارضة عن مؤسسات الحكم[٦]، وكذلك قوى دور الجيش الذي استحوذ على المراكز الحساسة في الدولة سواء فيما يتعلق بالإدارة المحلية أو الأمنية أو الشأن السياسي بالبلاد[٧] .

هذه الظروف كانت لها نتائج خطيرة على النظام السياسي المغربي تمثل بدخول عنصر مفاجئ جديد زاد من حدة الأزمة والمتمثلة بالمحاولة الانقلابية العسكرية ضد الملك الحسن الثاني في قصر الصخيرات بمدينة الرباط العاصمة يوم ١٠ تموز ١٩٧١[٨] ، والتي هزت كيان النظام السياسي وأثبتت فشله في إدارة الحكم المغربي وفق اتجاه واحد دون وجود أحزاب المعارضة في الحكم وكذلك أثبتت ضعف وفشل اهم قاعدتين كان يعتمد عليهما الملك وهم الجيش والنخبة المستقلة التي هيأها للاستحواذ على مقاعد البرلمان، فضلاً عن ذلك كان لها نتائج وتداعيات في ما بعد فشل المحاولة إلى محاولة ثانية لاغتيال الملك أثناء سفره في الطائرة من باريس عائداً للمغرب في ١٦ آب ١٩٧٢[٩].

وتجدر الإشارة إلى أن أحزاب المعارضة كانت قد حذرت المؤسسة الملكية من احتكار الجيش والشرطة للسلطة وعدها كدعامة للنظام ضد أي توجه يعارضها ، وقد وصفت المعارضة الجيش المغربي بأنه اصبح مؤسسة شبه إقطاعية تمتلك القوة المؤثرة في كافة جوانب الحياة معزولة عن الشعب [١٠]، كما أنها مهددة بشتى أنواع المؤثرات الخارجية والمصالح المشبوهة ، كون اغلب قادة الجيش قد خدموا في الجيش الفرنسي و الإسباني لمدة طويلة وأسهموا في توسعات فرنسا وإسبانيا الاستعمارية[١١] ، وأن هذه المؤسسة لا تخضع للرقابة البرلمانية كونها خارج سلطة البرلمان وإنما تابعة للمؤسسة الملكية ، وقد وصفت المعارضة هذا الدعم بانه سياسة عمياء لا شعبية ، وان الدعامة التي يظن انه مرتكز عليها لا تفلت من يده فقط ، بل قد تصبح تهديداً خطيراً لبقائه[١٢].

كما انتقدت المعارضة بعدم السماح للجيش والشرطة بأي ارتباط مع الشعب ، فقد كان الملك الحسن الثاني يعارض طرح المعارضة لمشروع التجنيد الإلزامي للخدمة العسكرية التي من شأنها أن تخلق الرابطة الضرورية بين الجيش المحترف ، وبين الشعب الذي وجد هذا الجيش مبدئياً لخدمته[١٣].

من خلال ما تقدم، يمكن القول، بأنه لا توجد علاقة جيدة بين احزاب المعارضة والمؤسسة العسكرية التي أستطاع الملك الحسن الثاني عزلها وعدم ارتباطها بالأحزاب السياسية ولاسيما المعارضة منها، وكان الطرفين له رؤيا خاصة للطرف الأخر، فأحزاب المعارضة تنظر للنخب

العسكرية بانها ضمن استراتيجية الاستعمار الفرنسي للقضاء على قادة الحركة الوطنية الذين أصبحوا بعد الاستقلال قادة احزاب المعارضة ،كون أغلب قادة الجيش المغربي هم كانوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي والإسباني ،أما النخب العسكرية فأنها تنظر إلى أحزاب المعارضة بانهم متمردين يجب القضاء عليهم.

المبحث الثاني: موقف أحزاب المعارضة من انقلاب الصخيرات يوم ١٠ تموز ١٩٧١

جرت محاولة عملية اغتيال الملك الحسن الثاني في يوم ١٠ تموز ١٩٧١ عندما كان يقيم حفلاً في قصر الصخيرات بمناسبة ذكرى عيد ميلاده ، وحضر الحفل الوزراء ونخبة من الشخصيات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والإعلامية والعسكرية من داخل المغرب وخارجه التي وجهت لها الدعوى ، وفي أثناء مراسيم الاحتفال فوجئ الملك الحسن الثاني بمحاولة انقلابية قادها خمسة من قيادات الجيش المغربي في محاولة لقلب نظام الحكم في المغرب وإقامة نظام جمهوري[١٤]. ومن اجل تنفيذ المحاولة اعتمدت قيادة الانقلاب[١٥] وعلى رأسهم محمد المذبوح[١٦] في خطتها على طلاب مدرسة الكلية العسكرية في هرمومو[١٧] ، إذ قام مدير الكلية العقيد محمد عبابو[١٨] ، بأعداد طلابها البالغ عددهم الف وأربعمائة طالب بالاستعداد لإجراء مناورة عسكرية بالذخائر الحية في موقع يسمى بنسليمان يقع بين الرباط والدار البيضاء وزعوا على خمس وعشرين مجموعة ولكل مجموعة قائد ، وقد استثمرت المناورة كذريعة لتمويه وتضليل الطلبة لغرض تنفيذ الانقلاب وتم تجهيزهم بالذخيرة الحية الكبيرة ، لاستخدامها في المناورة أثناء عملية الهجوم على القصر[١٩] ، والسيطرة على المراكز المهمة في الدولة[٢٠].وفي تمام الساعة الثالثة والربع من فجر يوم ١٠ تموز ١٩٧١ تحركت قوة عسكرية قوامها ستون سيارة تحمل طلاب مدرسة هرمومو العسكرية[٢١] ، واجتمعت القوة في سيدي بو قناديل (على بعد ١٦ كم من مدينة الرباط) ، وجمع العقيد عبابو ضباط الأركان للقوة وقال لهم: **(علينا إحباط عمل عناصر مخربه موجودة داخل قصر الصخيرات جعلت حرية الملك الحسن الثاني وحياته في خطر وأنه ينتظر طلاب هرمومو لإنقاذه والقضاء على المتمردين الذين احتلوا القصر)**[٢٢] ، ويذكر أن الطلاب تم إعطائهم نوع من المخدر لغرض تسييرهم لتنفيذ العملية الانقلابية[٢٣].

وقام طلاب الكلية العسكرية بقيادة العقيد محمد عبابو باقتحام قصر الصخيرات ، أذ حدد لهم أهداف إطلاق النار ، وكان الهدف الرئيسي منها المائدة التي يجلس عليها الملك مع كبار ضيوفه، فالقيت قنبلة يدوية عليها فالتقطها ورمي بها بعيداً الحبيب بورقيبة الابن،[٢٤] وانقذ بذلك حياة الملك[٢٥] لكن انفجارها أدى إلى سقوط عدد من القتلى بضمنهم سفير بلجيكا الذي كان جالس بالقرب من الملك[٢٦] ، وكذلك سقط عدد من القتلى والجرحى من الشخصيات المدعوة في المناسبة[٢٧] وسيطر الانقلابيين بعد ساعات قليلة على القصر الملكي ، فيما قامت قوة أخرى من العسكريين بالاستيلاء على المحطة المركزية للإذاعة والتلفزة المغربية ، أعلنوا على أمواجها استيلاء الجيش على السلطة وعلى مراكز مهمة في العاصمة الرباط[٢٨] ، ولم تواجه هذه القوات العسكرية أي مقاومة داخل القصر لانعدام السلاح عند حراسه[٢٩] ، فضلاً عن ذلك، لم يحصل أي تجاوب أو تأييد للانقلابيين في عموم الثكنات العسكرية للجيش المغربي[٣٠] ، وهذا يدل على عدم تأييد باقي القطعات العسكرية للانقلابيين وكذلك عدم وجود تنسيق بين ومع باقي الوحدات العسكرية للقيام بالانقلاب كون قادة الانقلاب من المقربين للملك ،وهذا يعني بقاء اغلب الجيش المغربي تحت تصرف أمرة الملك.

واختلف قادة الانقلاب حول مصير الملك الحسن الثاني فالجنرال محمد المذبوح طلب من الملك الحسن الثاني التنازل عن العرش لصالح ولي العهد الأمير محمد آنذاك حتى يتولى المذبوح وصاية العرش لكن الملك رفض ذلك[٣١] أما العقيد محمد عبابو الذي نفذ العملية الانقلابية اصر على تصفية الملك الحسن الثاني مما أدى إلى حدوث اختلاف فيما بينهما وحدوث مشادة كلامية حول مصير الملك ، الأمر الذي تسبب في قتل الجنرال المذبوح قائد الحركة على يد احد مرافقي محمد عبابو[٣٢] ، وقتل الأخير في ما بعد من قبل احد الجنود عندما اكتشف خيانته للملك[٣٣] ، وبهذا فشل الانقلاب ولم يستطيع الانقلابيين تحقيق هدفهم بالقضاء على الملك الحسن الثاني.

يتضح من سير عملية محاولة الانقلاب أن من أسباب فشلها هو عدم وجود خطة متفق عليها مسبقاً بين قادة الانقلاب لا سيما الاتفاق على مصير الملك الذي أدى إلى حدوث الخلاف بين قادة الانقلاب ونجاة الملك الحسن الثاني الذي نجا بأعجوبة وتمكن في الليلة نفسها وبمساعدة القوات المسلحة من استعادة زمام السلطة ، وفي الليلة نفسها أعلنت إذاعة طنجة وبعدها الإذاعة

المركزية في الرباط إفشال المحاولة الانقلابية العسكرية وان الملك مازال على قيد الحياة وأنه يزاول مهامه بطريقة عادية [٣٤].

وكان رد فعل الملك على مؤامرة الصخيرات ، قيامه بإجراء تعديل وزاري برئاسة محمد عبد الكريم العمراني(٦أب١٩٧١-٢٠ تشرين الثاني١٩٧٢) [٣٥]، وتعيين الجنرال محمد أوفقير[٣٦] بمنصب وزيراً للدفاع ، والبدء بحملة إعلامية وإدارية في مهاجمة الفساد الموجود في الجهاز الإداري للدولة وقد تم محاكمة المتورطين في المحاولة الانقلابية وإعدام ٩ جنرالات من قادتها[٣٧] ، كانت هذه الإجراءات محاولة من الملك لاستيعاب الظروف بعد الانقلاب الذي كان نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة التي أدت إلى تفاقم الأزمة ، وهذا ما أكده الملك الحسن الثاني ، في ١٣أب ١٩٧١ ،أذ قال : **(من المؤكدان هذه الأحداث ليست تلقائية، بل هي نتيجة لبعض الملابسات وبعض الأخطاء في التقدير ومن بينها أخطاء من جانبي...)** [٣٨].

أما بشأن موقف أحزاب المعارضة المتمثلة بالكتلة الوطنية[٣٩]من المحاولة الانقلابية فقد كشفت الأحداث انه لم يكن لها أي علاقة بالانقلاب [٤٠]، وقد أفصحت عن ذلك جلسات المحكمة العسكرية عند استجواب المتهمين بمحاولة الانقلاب في الصخيرات فلم يرد ذكر أسم أي حزب سياسي ، ولم تصدر أية إشارة من قبل المتهمين تفيد بوجود علاقة بينهم وبين احد الأحزاب[٤١] ، أو علاقة بجهات أجنبية[٤٢] .

وفي السياق نفسه بين الملك الحسن الثاني في خطاب له في ٤آب١٩٧١، أبعاد تلك المؤامرة أذ قال:**(أن الذين أرادو اختلاس السلطة في الصخيرات ،أناس لا برنامج لهم ولا مبدأ ولا خطة عمل ولا حلفاء ولا مساعدون ،ولا قوات سياسية ولا نقابية من ورائهم، يمكنهم أن يعتمدوا عليها)** [٤٣].

وقد عبرت الكتلة الوطنية عن موقفها من المحاولة الانقلابية عندما أصدرت بيان في ٥ آب ١٩٧١ عدت فيها أن حوادث ١٠ تموز ١٩٧١ **(بأنه منعطف خطير في التاريخ المغربي وأنها توضح بكيفية مأساوية انهيار سياسة الحكم المطلق والشخص الذي يعمل بها منذ عدة سنوات أن المؤسسات الخاطئة التي وضعت منذ سنة بعد الاستفتاء على دستور١٩٧٠**

والانتخابات المزيفة التي أجريت خلال صيف ١٩٧٠ أوضحت خلال حوادث ١٠ تموز الدامية ، عدم فعاليتها بل عدم جدواها ، لهذا ترى الكتلة الوطنية أن مسألة الساعة ليس في تأسيس حكومة جديدة ستكون مثل سابقاتها مجردة من كل تأييد شعبي وانطلاقاً من ذلك ، مصيرها الفشل المؤكد ، وتعد الكتلة الذي يفرض نفسه في الساعة الراهنة هو قيام دستور ديمقراطي ومؤسسات يختارها الشعب المغربي بكل حرية مع جميع الضمانات اللازمة لنزاهة العمليات الانتخابية وصرامتها ، أن مشاركة الشعب المغربي في تسيير شؤون الدولة والمراقبة التي سيمارسها على هذا التسيير، وتحديد الاختيارات الوطنية الكبرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي السياسة الخارجية هي الوحيدة التي يمكن لها أن تعيد الحماس وتقييم احسن ضمان لتقدم البلاد في الاستقرار)[٤٤] .

وتأكيدا لهذا الموقف ، أكد عبدالرحيم بو عبيد أحد قادة المعارضة في حزب ألأتحاد الوطني للقوات الشعبية انتقاده الأوضاع العامة أذ قال:**(أن العنف الذي بدأ في الصخيرات كان دلالة سخط لا يقتصر على كوادر الجيش الشابة، لكنه قد يصل إلى العاطلين عن العمل والمثقفين والطلاب)** [٤٥].

ولم يقتصر الموقف على بيان الكتلة الوطنية وتصريحات بعض المسؤولين ،وإنما تبين إن أي من أدبيات الأحزاب السياسية المغربية لم تفصح عن وجود تنسيق مع عناصر الانقلاب آنذاك على رغم من حدة الأزمة والخلاف بينها وبين النظام[٤٦] ، بما في ذلك القوى اليسارية[٤٧] التي تعد من ألأكثر تطرفاً في موقفها ضد النظام كمعارضة ، إلا إنه لم يكن لها أي توجه أو فكرة انقلابية ، وما يؤكد هذا الرأي ما ذكره أحمد حرزني أحد قيادي المعارضة في المغرب عن موقفهم من الانقلاب أذ قال:**(... لم نكن نختلف كثيراً عن موقف أحزاب المعارضة من المحاولة الانقلابية الفاشلة وباقي القوى الديمقراطية الأخرى بأنه لم يكن لدينا فكر انقلابي ...)**[٤٨].

وفي هذا الشأن أيضا لم يؤيد حزب التحرر والاشتراكية (الشيوعي) المحظور محاولة الانقلاب موضحاً بانها عمل رجعي مشبوه ، مبينا الأسباب التي أدت لوقوع المحاولة الانقلابية بأنها نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي أدت إلى حدوث أزمة في الحياة السياسية في المغرب منذ إعلان حالة الاستثناء ، ودعى إلى حلها من خلال أشراك

الجماهير الشعبية في إيجاد طريقة لحل الأزمة وذلك بنشر الوعي الثقافي والسياسي لدى الجماهير، وكذلك القضاء على التخلف الذي استفاد منه الأعيان وشبه الإقطاعيين الذين فرضوا سلطتهم الاقتصادية والسياسية[٤٩].

وبالرغم من عدم علاقة أحزاب المعارضة بالانقلابيين وعدم وجود أي صلة أو دور بالمحاولة لكن ذلك لم يمنع الملك الحسن الثاني غداة انقلاب الصخيرات الفاشل من توجيه نقد لاذع للمعارضة في ١١ تموز ١٩٧١ في الإذاعة فقال : **(نتوجه إلى الزعماء السياسيين وإلى القادة النقابيين ، ونقول لهم أننا جنينا ثمار ما بذروه ، فلفرط ما كتبوه في الصحف وما ارخوا فيه إلى أن المغرب في طريقه إلى الانهيار ، وأن الوضع السيء والاقتصاد غير سليم ، والأقطاع في ذروة نشاطه .. كان بين جرحى الصخيرات السيد محمد حسن الوزاني وقد خلعت يداه ، كما أن علال الفاسي قد أسيئت معاملته ، وكذلك أن ممثلي المنظمات النقابية أو السياسية الأخرين ، لو وجدوا لتعرضوا للمعاملة السيئة نفسها ، هذا يدل على أنكم تحفرون قبوركم بأنفسكم لو أن المتمردين وصلوا إلى السلطة فإنهم لن يكونوا على مستواكم ، لن يدعوكم مذبوح ورفاقه ، لمشاركتهم السلطة لأنكم لا تفهمونهم ولن يتوصلوا إلى فهمكم مطلقاً ، ولا سيما وأنكم انتم المثقفون المحنكون يمكن أن تكونوا أول ضحاياهم ، لهذا السبب نقول لكم انتم الذين تشكلون الرأي العام المغربي ، سواء مباشر أو ببث الإشاعات خذو حذركم ، اذا قررتم الربح فلن تحصدوا ألا العاصفة)** [٥٠] .

إن هذا النقد من طرف الملك لقادة أحزاب المعارضة والنقابيين مثل رد فعل غاضب ، لاسيما وأن أحزاب المعارضة لم تكن لها علاقة بالمحاولة الأنقلابية، باعتراف محمد أوفقير– المشرف على المحكمة العسكرية والأكثر عدائاً لأحزاب المعارضة – بأن المعارضة ليس لها أي علاقة بالانقلاب ، كما وأن منهج وبرنامج الأحزاب السياسية المعارضة لم يتضمن أسقاط النظام الملكي المغربي ، بل كان التمسك بالملكية الدستورية القاسم المشترك بين جميع القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية المغربية ، فضلاً عن عدم لجوئها إلى استخدام العنف كأحد الوسائل لتحقيق أهدافها أو في العلاقة مع المؤسسة الملكية بالرغم من الخلافات بين الطرفين .

من خلال ما تقدم، يمكن القول،أن من أهم نتائج محاولة انقلاب الصخيرات في الحياة السياسية المغربية أنها بددت أسطورة الملك القوى في أذهان المغاربة ، كما أنها قد فتحت الأبواب ليدخل الجيش كقوة سياسية متعاطفة مع الجماهير بعد أن كان معزولاً عنها ،وقد مثل هذا الموقف تحدياً كبيراً للملك الحسن الثاني لا سيما وأن غالبية منفذي الانقلاب كانوا مصدر قوته ، بدلالة ان المحاولة كادت أن تنهي النظام الملكي في المغرب نهائياً.

في المحصلة أن محاولة الانقلاب قد زلزلت اهم قاعدتين كان يعتمد عليها النظام الملكي هما المؤسسة العسكرية وكذلك المستقلين والموالين للملك في الحكومة والبرلمان مما كان له تأثير كبير على سياسته بعد محاولة الانقلاب لإيجاد حليف جديد لدعم حكمه ، فوضع الملك الحسن الثاني سياسة جديدة استهدفت أحداث توازن جديد في القوى السياسية تتيح للملك الحفاظ على العرش ونظام الحكم ، فقام باتخاذ إجراءات للحد من الرشوة والفساد في صفوف الإدارة وذلك بأن امر باعتقال عدد من الشخصيات ، كما رفع الحد الأدنى من الأجور[٥١] ، وكذلك عمل الملك على تأميم أصناف محددة من الأعمال التجارية والأملاك التي تعود إلى الأجانب[٥٢] ، لكن كل هذه الإجراءات كانت هامشية لا تعالج جوهر المشكلة التي طرحتها أحداث الصخيرات ، لهذا شرع الملك الحسن الثاني أيضا بانفتاحه تجاه أحزاب المعارضة ودخل في حوار مع قادة الكتلة الوطنية المعارضة في نهاية تشرين الثاني ١٩٧١ لبحث أسباب الأزمة وعناصرها ووضع برنامج عمل وطني جديد[٥٣]،لكنه لم يتوصل إلى شيء بسبب تعنت الملك، مما زاد من عزلة النظام الملكي وفشل سياسته[٥٤] ، بالمقابل زاد تعاطف الجماهير مع أحزاب المعارضة التي أوضحت الأحداث مدى دقة تقيمها للأوضاع العامة في المغرب من خلال انتقادها لسياسة الحكم ، ومدى تدهور أحوال المغاربة الأجتماعية والأقتصادية بسبب سياسة نظام الحكم المغربي الفاشلة التي أدت الى تفاقم الأزمة العامة .

ورغم تصلب الملك الحسن الثاني في موقفه ، إلا أن أحزاب المعارضة كانت تمتلك رؤيا تجاه واقع الحياة السياسية وتعي مسؤولية معالجة الأزمة من خلال المبادرة بالقبول بمبدأ الحوار المدروس مع المؤسسة الملكية وهذا ما أكده عبدالرحيم بو عبيد أحد قيادات حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أذ قال:**(أذا أرادت الملكية أن تعيد فتح الحوار فإننا لن نرفض ذلك منهجياً، كل انفتاح من قبل الملك سيلقى دراسة معمقة من قبلنا)** [٥٥] ، وهذا يدل على تبني أحزاب

المعارضة المغربية مبدأ الحوار للخروج من الأزمة لخشيتها من تفاقم الأوضاع لتشمل قطاعات أخرى وعدم اقتصارها على الجيش، ويدل أيضا على تمسك أحزاب المعارضة بالمنهج الديمقراطي والعمل السياسي السلمي بما يضمن استقرار البلاد بالرغم من خلافاتها مع المؤسسة الملكية وما لاقته منها من تعسف.

لذلك أفرز انقلاب الصخيرات تداعيات خطيرة على الحياة السياسية في المغرب تمثلت في ما بعد بمحاولة الانقلاب الثانية في ١٦ آب ١٩٧٢.

المبحث الثالث: موقف أحزاب المعارضة من المحاولة الانقلابية الثانية في ١٦ آب ١٩٧٢

بعد فشل المحاولة الانقلابية في الصخيرات قرر الملك الحسن الثاني تجميد نشاط مجلس النواب مع انه موالي لسياسته ،وإيقاف العمل بالدستور دون أن يعلن عن ذلك وهذا يعني عودة الملك ليمسك بيده السلطات كافة ، وان هذه الإجراءات غير المعلنة تعني تناقض مع ما ينص عليه الدستور المغربي أن نظام الحكم في المغرب هو نظام الملكية الدستورية ، وتدل هذه الإجراءات على إيقاف الحياة السياسية وبالتالي إيقاف العملية الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في المغرب ، فضلاً عن ذلك أنها توحي برفض اقتسام السلطة للمحافظة على نظام الحكم[٥٦].

هذه الإجراءات تدل أيضا أن الملك الحسن الثاني لم يكن يريد أن يقوم بأي تغيير في سياسته الداخلية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة حتى لا يقال إنه ضعيف وأصيب بالوهن وانه غير سياسته تحت ضغط المؤامرة.

أما من ناحية سياسة الملك تجاه المؤسسة العسكرية والأمنية بعد فشل المحاولة الانقلابية ، أذ أعطى الملك سلطات واسعة للجنرال محمد أوفقير وعينه بمنصب وزير الدفاع وكذلك مسؤولية الأمن العام[٥٧] .

هذه الإجراءات لم تعالج تفاقم الأزمة، فقد أنتشر الفساد وارتفعت حدة التناقضات داخل نظام الحكم ،مما سبب بانهيار الثقة بين النظام والمعارضة ،فضلاً عن أن الإصلاحات التي قام بها لاحقا ويأتي في مقدمتها دستور أذار١٩٧٢ كانت متواضعة جداً ولم تلامس جوهر المشكلات التي تتطلب إصلاحا سياسياً ودستورياً يلبي طموح الشعب وما كانت تطالب به أحزاب

المعارضة من برنامج إصلاحي شامل للخروج من الأزمة، وكذلك ما تعانيه المؤسسة العسكرية من مشاكل ابرزها تجميد ترقيات الضباط الشباب وتنعم القيادات العليا بالامتيازات المختلفة، ذلك ما حفز الضباط الشباب إلى المشاركة بالانقلاب، هذه العوامل وغيرها كانت من الدوافع المهمة لقيام النخب العسكرية بالمحاولة الانقلابية الثانية[٥٨] ، لتؤكد حقيقة أن الجيش قد دخل كطرف فاعل في الحياة السياسية المغربية بعد فشل المحاولة الأولى ، التي كانت لها تداعيات ونتائج خطيرة على نظام الحكم.

وقد تمثلت المحاولة الانقلابية الثانية بوضع خطة جديدة لعملية اغتيال الملك الحسن الثاني تكونت من محورين[٥٩]:

١. اعتراض طائرة الملك في عملية حملت رمز (الطوفان).

٢. عملية (الطيران الأحمر) وهي اعتراض طائرة الملك من قبل طائرات عسكرية.

وفي ١٦ آب ١٩٧٢ تعرض الملك الحسن الثاني لمحاولة اغتيال ثانية ، تولى قيادتها الجنرال محمد أوفقير وزير الدفاع ، ونفذت العملية من قبل مجموعة تتكون من ٢٢ ضابطاً من سرب الطائرات ، من قاعدة القنيطرة الجوية يرأسها الرائد الكويرة (قائد قاعدة القنيطرة آنذاك) ، والمقدم أمقران مساعد قائد القوة الجوية الملكية[٦٠] أثناء عودة الملك من رحلته من باريس مستقلاً طائرة من نوع بوينغ ٧٢٧ إلى المغرب مع الوفد المرافق له ، وكان قائد الطائرة النقيب محمد القباج من سلاح الجو المغربي[٦١] ، وما أن وصلت الطائرة إلى سماء تطوان حتى تعرضت لها ٤ طائرات من نوع (آف ٥) التي انطلقت من قاعدة القنيطرة الجوية ، وقبل مهاجمة الطائرة الملكية ارسل قائد العملية رسالة موجهة باللاسلكي إلى قائد الطائرة الملكية القباج الذي اخبر بدوره الملك بمضمون الرسالة (**أن أوفقير ارسل سرباً من طائرات (أف ٥) ، تحيط بالطائرة من اليمين ومن اليسار**) وأجاب الملك : (**لم أطلب منه شيئاً ... وطلب منه أن يسأل أوفقير عن الأمر**)[٦٢].

وكان برج المراقبة لا يرد على الطلب ، بعدها طلب قائد العملية الرائد الكويرة من القباج أن يهبط بالطائرة في قاعدة القنيطرة ، هذا الأمر دفع الملك أن يتولى قيادة الطائرة بنفسه ، ورفض الإذعان لأمر الهبوط في قاعدة القنيطرة[٦٣] ، فصدرت أوامر من الرائد كويرة لجماعته بإطلاق النار على الطائرة الملكية لأسقاطها في مياه المحيط الأطلسي ويضيع خبرها ، وأصابة النيران الطائرة الملكية بأضرار جسيمة دون أن تتسبب بإسقاطها[٦٤] .

ولم يكتف المنفذون بذلك بل عمل كويرة إلى توجيه ضربة مباشرة إلى الطائرة الملكية بضربها بجناح طائرته، ألا أن العمل الذي قام به أدى إلى انفجار الطائرة التي يقودها كويرة نفسه[٦٥] . وأصاب الطائرة الملكية بأضرار كبيرة ، لكن مع ذلك تمكنت الطائرة بالهبوط بالرغم من حجم الأضرار التي لحقت بها وهي بحالة سيئة وبمحرك واحد تمكنت من الهبوط بأعجوبة في نهاية مدرج مطار الرباط[٦٦] ، ونزل الملك باحتراز واستقل سيارة إلى قاعة الشرف ولم يكن محمد أوفقير وزير الدفاع ضمن الحضور الذي من المفترض أن يكون أول المستقبلين ، وبعدها استعرض الملك حرس الشرف وأعضاء الحكومة وبعد أن شاهد المتآمرون الملك يستعرض حرس الشرف قامت الطائرة المهاجمة بقصف المطار وضرب الطائرة الملكية مرة أخرى ، الأمر الذي تسبب في أحداث خسائر مادية كبيرة وإصابة أشخاص من ضمنهم بعض الوزراء والمسؤولين الذين كانوا في استقبال الملك وأحداث أضرار بأجزاء من المطار[٦٧] .

وبهذا قد فشلت المحاولة الانقلابية العسكرية الثانية بعد أن اعتقل الرائد كويرة من قبل القوات الملكية ، والقي القبض على المقدم محمد امقران الذي لجأ إلى القاعدة البريطانية في جبل طارق، وبعد التحقيق معهم اعترف امقران إن الجنرال محمد أوفقير على رأس قيادة الانقلاب على نظام الحكم المغربي[٦٨] ، على اثرها انكشف تآمر الجنرال أوفقير وتزعمه العملية الانقلابية ضد الملك ، بعدها اعلن خبر وفاة محمد أوفقير إذ وجد ميتاً في قصر الصخيرات بعد أصابته بعدة إطلاقات نارية[٦٩] ، وفي ٢٠ آب ١٩٧٢ أعلن الملك أن الغاية التي كانت يرمي أليها الجنرال أوفقير من مؤامرته الانقلابية هي انه كان يطمح في الاستيلاء على الحكم في اطار المشروعية وذلك بتنصيب ولي العهد ألأمير محمد البالغ من العمر تسع سنوات بعد وفاة والده وبما إن ولي العهد لم يبلغ السن القانوني فيكون أوفقير وصياً على العرش [٧٠] .

وكان رد فعل الملك تجاه المتهمين بالانقلاب قاسياً نتيجة الصدمة الكبيرة على الملك بفقدانه اهم قوة يستند عليها نظامه في الحكم، ففي تشرين الأول ١٩٧٢ ، تم تقديم (٢١٠) ضابط طيار وعسكري من المتهمين بالمشاركة في المحاولة الانقلابية من منتسبي قاعدة القنيطرة الجوية إلى محكمة القنيطرة التي أصدرت أحكام الإعدام بحق ١٤ متهم من بينهم الرائد كويرة والمقدم أمقران وأصدرت أحكام مختلفة بحق ٣٢ ضابطاً وإطلاق سراح بقية المتهمين لعدم ثبوت أي دليل عليهم بالمشاركة بالانقلاب[٧١] مع سجن لأفراد عائلة أوفقير لمدة ١٨ سنة [٧٢] .

وبعد فشل المحاولة الانقلابية الثانية لم يغير الملك من سياسته في الحكم ، لابل أحال العديد من الضباط على التقاعد العسكري المبكر والقسري ، فضلا عن أستمراره في سياسة تجميد الترقيات العسكرية[٧٣] من اجل التحكم لاحقاً في نظام الترقيات العسكرية التي تستند على توفر معايير عدة ابرزها الولاء الشخصي والمطلق للملك.

ولمواجهة الموقف أتخذ الملك الحسن الثاني إجراءات عدة لحماية حكمه منها[٧٤] :

١–إبعاد النخبة العسكرية من مراكز القرار السياسي ومن المناصب الوزارية بما فيها وزارة الداخلية.

٢–إدماج كبار الضباط في نظام الريع المخزني[٧٥] .

٣– إلغاء وزارة الدفاع وتولي الملك القيادة العامة للقوات المسلحة.

٤–الإعلان عن وضع برنامج إصلاحي يتمثل في توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وإصلاح القضاء وتطهيره من الفساد والرشوة.

٥–مصادرة صحف المعارضة ومنع دخول الصحف الأجنبية مع المسافرين في محاولة للسيطرة على الأوضاع كون الصحف تتناول عملية الانقلاب ونقد للأوضاع[٧٦] .

ومن خلال سير الأحداث، يتضح ، أن من بين أسباب فشل محاولة الانقلاب هو عدم وجود تنظيم عسكري يستطيع وضع الخطط اللازمة لمحاولة الانقلاب لضمان السيطرة والقيادة على الموقف ، وكذلك عدم وجود تنسيق بين القطعات العسكرية بشكل دقيق يؤدي إلى نجاح الانقلاب ، فضلا عن اختلاف وجهات النظر بين قيادات الجيش حول مصير المؤسسة الملكية

فقسم يريد القضاء عليها وقسم يحرص على البقاء عليها والولاء لها، ونتيجة الاختلاف في وجهات النظر استفادت المؤسسة الملكية منه واستمرت بالبقاء ، يعزز ذلك عدم وجود أي تنسيق وعلاقة بين الجيش والأحزاب السياسية لهذا فشلت المحاولتين الانقلابيتين، ومع ذلك فأنهما يؤشران إلى تحدي خطير لنظام الحكم في المغرب المتمثل بتعدد موازين القوى ، فبعد أن كانت المؤسسة الملكية من جهة وأحزاب المعارضة من جهة أخرى ، أبرزت الأحداث قوة الجيش كقوة لها تأثير في المغرب وتشكل خطر على الطرفين.

في حين أن الخلاف بين المعارضة والمؤسسة الملكية هو اختلاف وجهات نظر أيضا حول نظام الحكم الملكي في المغرب، إذ حرصت أحزاب المعارضة على المطالبة بالنظام الملكي الدستوري من خلال إيجاد وتكريس المؤسسات الدستورية وهذا يعني تنازل الملك عن جزء من سلطاته وهذه نقطة الخلاف والصراع بين الطرفين ، ولم تطالب المعارضة بتغيير النظام الملكي المغربي المتمثل بالأسرة العلوية ، وهذا ما أكده علال الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال في ٢٢ آب ١٩٧٢ بالقول : **(نحن نعمل من اجل إقامة ملكية دستورية ،أننا نريد إقامة ملكية دستورية حقيقية)** [٧٧] . أما عن موقف أحزاب المعارضة المتمثلة بالكتلة الوطنية فقد اتضح انه لم يكن لها علاقة أو دور في الانقلاب لهذا لم تبارك أو تؤيد المحاولة الانقلابية في ١٦ آب ١٩٧٢، لا سيما وان قائد الانقلاب الجنرال محمد أوفقير قد أذاق قادة وكوادر أحزاب المعارضة الويلات الكبيرة ، وقد ترسخت شخصيته في ذهن المعارضة بتاريخ من القمع والوحشية [٧٨] ، وبالرغم من اختلاف أحزاب المعارضة مع المؤسسة الملكية فيما يتعلق بشؤون الحكم ، إلا أنها لا ترغب في صعود العسكريين لسدة الحكم، كونه لا توجد لهم علاقة أو تنظيم حزبي في الجيش المغربي ، وهذا يعني رفضهم لوجود أحزاب سياسية ومنظمات نقابية ، وبهذا يكون الانقلاب هو تهديد خطير للملك والأحزاب السياسية أيضا ، وهذا ما أنعكس على موقفها الرافض وغير المؤيد للانقلاب إلى جانب الجماهير المغربية[٧٩] .

وفي هذا الشأن، أشار أغلب قادة أحزاب المعارضة إلى أن فرنسا لم تخرج من المغرب ألا بعد تحضير جنرالات مغاربة [٨٠] موالين لها لضرب قادة المقاومة الوطنية المغربية وعمل الفرقة بين الأحزاب والملك ، وكان على رأس هؤلاء الجنرالات محمد أوفقير وأول الضحايا من المقاومة المهدي بن بركة [٨١].

وكشفت تطورات الأحداث موقف احزاب المعارضة من المحاولة الانقلابية الثانية ففي ١٩ آب ١٩٧٢ ؛ أصدر عبدالله إبراهيم زعيم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بياناً بشأن الانقلاب الثاني ذكر فيه : **(جاءت الآن حوادث ١٦ آب اقوى من كل مفاوضة وأفجع من كل إنذار ، جاءت لتفرز تاريخيا الخطأ من الصواب ولتعطي لنظراتنا في بعضنا مدلولاً جديداً في الوقت الراهن ... والواقع الذي لا رجوع فيه هو أن المغرب يعيش على فوهة بركان من جراء السياسة العمياء المفروضة على جماهيره في جميع ميادين الحياة الوطنية)** [٨٢].كما اصدر حزب الاستقلال بياناً في ٢٢ آب ١٩٧٢ وجه فيه انتقاداً للملك من دون أن يسميه جاء فيه: **(أن تدهور الوضع في المغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو نتيجة الطريق اللاديمقراطي واللا شعبي الذي سارت فيه السلطة منذ انتخابات ١٩٦٣ ، وحل الأزمة الخطيرة التي تمر فيها البلاد هو السماح للشعب بان يمارس السلطة فعلياً)** [٨٣]. وطالب حزب التحرر والاشتراكية(الشيوعي) المحظور القوى الوطنية والتقدمية المغربية إلى تكوين جبهة وطنية موحدة والارتقاء فوق خلافاتها ونزعاتها والاهتمام بقضايا الشعب لأنقاذ البلاد من الخطر، وترفع الجبهة شعار**(لا للانقلابات ،ولا للاغتيالات السياسية ، ولا للدكتاتورية العسكرية)** [٨٤].

وفي ضوء قراءة معطيات البحث ، يتضح ، مدى تفاقم الأزمة في المغرب التي أدت إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية المغربية ، وكذلك عدم وجود برنامج جذري لحل الأزمة مما زاد من تفاقمها اكثر فأكثر ، لذلك شعرت جميع القوى الحية بخطورة المرحلة ،ولا سيما الجيش الذي يعد تابع للمؤسسة الملكية بصورة كاملة ،وشعور قادة الجيش بانهم على مقربة من فوهة الانفجار السياسي الذي قد يتعرض له المغرب في ظل تدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك قام قادة الجيش بالمبادرة لتجنب أن يتم تصفيتهم مع الملك في الوقت نفسه، وهذا ما أكده الجنرال محمد أوفقير بعد محاولة انقلاب الصخيرات عندما قال في احد المناسبات أمام قادة الجيش الموالين له بالقول : **(اذا لم يتغير أي شيء ، واذا كان كل واحد منا لا يريد أن**

يستخلص العبر التي تفرض نفسها ، فأني افضل أن انهي نفسي حالاً بدلاً أن أرى الصخيرات مرة ثانية وأن اقتل مرتدياً قماطاً) [٨٥].

الخاتمة

أن دراسة موقف أحزاب المعارضة في المغرب من المحاولتين الانقلابيتين ١٩٧١-١٩٧٢ يستخلص مجموعة من الدروس والنتائج لواقع الحياة السياسية المغربية أنذلك ،أهمها الآتي:

١.أثبتت أحداث الانقلابين العسكريين في المغرب مدى تفاقم أزمة نظام الحكم في المغرب في أوائل السبعينات من القرن العشرين ، وذلك بسبب الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب

المعارضة في اقتسام السلطة بينهما، وكان ذلك من بين الأسباب التي دفعت النخب العسكرية للتآمر لقلب نظام الحكم لمرتين بفارق سنة ،وتدخل كطرف ثالث في الصراع على السلطة يهدد كل النظام الملكي وأحزاب المعارضة.

٢.أثبتت التحقيقات بقضية الانقلابين عدم وجود تنسيق أو علاقة بين الانقلابيين وأحزاب المعارضة ، عزز ذلك موقف أحزاب المعارضة غير المؤيد وغير المساند لقادة الانقلاب ، وأكد ذلك أن أحزاب المعارضة المغربية تشكل صمام أمان لمنع احتمال تحول النزاعات الداخلية على المصالح إلى انفجارات أو صراعات تأخذ في جانب منها صيغة الانقلاب العسكري ، وبذلك تكون أحزاب المعارضة دعامة لاستقرار نظام الحكم في المغرب.

٣.أوضحت الأحداث مدى تمسك أحزاب المعارضة بالخيار الديمقراطي السلمي في بناء النظام السياسي المغربي في ظل الملكية الدستورية، وعدم تبنيها خيار العنف كوسيلة للوصول للسلطة على الرغم مما كانت تعانيه من ظروف اضطهاد وقمع وعزلة من قبل الملك الحسن الثاني التي كانت المؤسسة العسكرية أحد الأدوات المهمة في ممارسة القمع .

٤.تعد المحاولتين الانقلابيتين بمثابة تجديد للبيعة وتمسك أحزاب المعارضة بالنظام الملكي منذ تحالفهما زمن مقاومة الاحتلال.

٥.بينت أحداث الانقلابين نجاح استراتيجية المؤسسة الملكية المغربية بعزل الجيش عن الأحزاب السياسية وخلق فجوة كبيرة بين الطرفين بحيث مهما تكون الخلافات مع المؤسسة المكية لا يحدث تحالف بين احزاب المعارضة والنخب العسكرية، وهذا يدل على براعة الملك الحسن الثاني السياسية بتسيير الحياة السياسية المغربية بما يخدم مركزيته ومكانته بالنظام السياسي المغربي.

٦.أن الظروف التي رافقت المحاولتين توضح وجود فراغ سياسي على اثر مقاطعة أحزاب المعارضة التجربة الدستورية الثانية(١٩٧٠-١٩٧٢) ،وتسخير الملك الحسن الثاني جميع السلطات لخدمة توجهاته السياسية وهذا يعني تحمله مسؤولية ألازمة ،وهذا ما حفز قادة الجيش على القيام بالمحاولتين لمليء الفراغ السياسي واستثمار ظروف الأزمة للاستحواذ على السلطة لضمان بقاء امتيازاتهما الكبيرة في النظام السياسي المغربي.

٧.أن رجوع الملك الحسن الثاني إلى الحوار مع قادة أحزاب المعارضة للخروج من الأزمة يدل على مدى أهمية وجود أحزاب المعارضة كطرف فاعل في نظام الحكم المغربي، وركن أساسي في الحياة السياسية المغربية.

الهوامش والأحالات :

(١)محمود صالح الكروي، المغرب.. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري ١٩٧١وتداعياته عام١٩٧٢،مجلة وجهة نظر، المغرب ، الرباط ، العدد ٥٣ صيف ٢٠١٢ ، ص٤٤.

(٢)حاول قادة حزب الاستقلال إدماج عناصر جيش التحرير بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦إلى صفوف الحزب ، وهذا ما عارضه الملك محمد الخامس وسارع بتكليف الأمير الحسن إلى إدماج عناصر جيش التحرير بالجيش الملكي بعد تأدية القسم بانهم لخدمة(الله ،الوطن ،الملك) ، ينظر: عبدالرحيم الورديغي ،الخفايا السرية في المغرب المستقل١٩٥٦- ١٩٦١ ، دار الرشاد الحديثة ، الرباط ،١٩٨٢ ، ص٤٤-٤٥.

(٣)احتكر الملك المؤسسة العسكرية كملكية خاصة به في اطار مغلق كدعامة وحماية للنظام من أي خطر يهدده، ينظر: المهدي بن بركة ، الاختيار الثوري، دار الطليعة، بيروت،١٩٦٦ ، ص٣٠.

(٤) أن أغلب قادة الجيش المغربي قد خدموا في الجيش الفرنسي أبان عهد الحماية (١٩١٢ - ١٩٥٦) وقد استلموا مناصب رفيعة في الجيش المغربي أبان الاستقلال وابرزهم محمد أوفقير وغيره ، وكانت نظرتهم إلى المعارضة أنها تمرد يجب القضاء عليه مثلما كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي للقضاء على الثورات التحررية في المستعمرات الفرنسية ، ينظر: حسن نجمي ، الوفاء والعبرة وسيرة الفقيه البصري ، جريدة القدس العربي، لندن ، العدد ٣٣٤٢، ٢٠٠٠ ، ص١٣ ولهذا يمكن عد هذا الأمر ضمن استراتيجية الاستعمار الفرنسي بعد الاستقلال المغربي لغرض القضاء على الحركة الوطنية.

(٥) هدى ميتكس ، التيار الديني في المغرب العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، رقم الكراس ٣٤ ، ١٩٩٥ ، ص٨.

(٦)وذلك بسبب مقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات التشريعية لعام١٩٧٠ المنبثقة عن دستورعام١٩٧٠الذي عارضته المعارضة لذلك لم تشترك بمؤسسات الحكم التي اقتصرت على الأطراف الموالية لتوجهات الملك الحسن الثاني، ينظر: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب١٩٦٣-١٩٩٧،مطبعة البريق، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١٢٩.

(٧) يذكر أن محمد أوفقير ، كان يستقبل نواب البرلمان المنبثق من دستورعام١٩٧٠ في منزله ويتوجهون بعد ذلك إلى مجلس النواب للتصويت على القرارات بأمر وتوجيه من محمد أوفقير ، نقلاً عن : عبد

الهادي بو طالب ، نصف قرن في السياسة ، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء ،٢٠٠١ ،ص٢٢٢.

(٨) وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في الرباط (تقرير سري)، تقييم المحاولة الانقلابية الأخيرة في المغرب ، رقم التقرير ، ٦٦/١/٢ في ١٣ /٧/ ١٩٧١ .

(٩) محمود صالح الكروي ، المغرب .. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري ، ص٤٥ ؛ عبد الصمد الكباص ، الشعارات متشابهة .. والانشقاقات متعددة في المغرب ، مجلة الأهرام العربي ،القاهرة ، العدد ٤٧٣ ،٢٠٠٦ ، ص١٦.

(١٠) المهدي بن بركة ، المصدر السابق ، ص٣٠.

(١١) ستيفن هيوزو ، المغرب في ظل الملك الحسن الثاني ، ترجمة وتقديم إبراهيم أبراش ، جريدة القدس العربي ،لندن ، العدد ٣٧٩٩ ،٢٠٠١ ، ص١.

(١٢) حسن نجمي ، المصدر السابق ، ص١٣.

(١٣) المهدي بن بركة ، المصدر السابق ، ص٣٠.

(١٤) محمود صالح الكروي، المغرب .. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري، ص ٤٥.

(١٥) تمثلت قيادة الانقلاب في كل من الجنرال محمد المذبوح قائد الحرس الملكي الذي تولى قيادة الحركة والجنرال حمو قائد المنطقة العسكرية ألأولى والمسؤول عن القوات المتواجدة في الرباط، والجنرال مصطفى مدير المدارس العسكرية في المغرب، والعقيد محمد عبابو مدير الكلية العسكرية ومنفذ الحركة ،وأخرون ،ينظر: سجل العالم العربي، المغرب(تموز ،آب، أيلول ١٩٧١)،المحاولة الانقلابية الفاشلة ، دار الأبحاث والنشر،القاهرة،١٩٧١، ص٣٢٣ ؛ح.و.و.ع، مكتب المغرب العربي، حول أحداث المغرب(نشرة خاصة)،بغداد،١٩٧٢،ص٢–٣.

(١٦) محمد المذبوح، من مواليد عام١٩٢٧ بمنطقة الحسيمة، خريج الكلية العسكرية بمكناس ،كان والده قائد في منطقة الريف أثناء عهد الحماية ،ولقب بالمذبوح هو لقب والده الذي خان ثورة الريف وعاقبته القبائل والثوار بذبحه، وشارك ضمن الجيش الفرنسي في الحروب الفرنسية بفيتنام، تدرج في الرتب العسكرية، وحاز على ثقة الملك الحسن الثاني وقلده منصب قائد الحرس الملكي ،وعين مدير الديوان الملكي،وفي١٠تموز١٩٧١تولى قيادة الحركة الانقلابية طمعا بالسيطرة على السلطة ،وأعدم في اليوم

نفسه بعد فشل المحاولة الانقلابية، ينظر: عبد الرحيم الورديغي ،الخفايا السرية في المغرب، ص٢١٧؛جيل بيرو، صديقنا الملك، ترجمة ميشيل خوري، دار ورد للطباعة ،دمشق ،٢٠٠٢، ص١٤١.

(١٧) تقع مدرسة هرمومو العسكرية إلى الغرب من تازة في جبال ألأطلس، وتبعد عن قصر الصخيرات(٣٠٠)كيلومتر، ينظر: محمود صالح الكروي، المغرب دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري، ص٤٥.

(١٨) محمد عبابو، تولد الحسيمة، خريج الكلية العسكرية بمكناس ،وكان والده من أعيان المنطقة مدير الكلية العسكرية، قاد طلابها لتنفيذ الحركة الانقلابية ،ينظر: أحمد المرزوقي ، تزمامرت (رقم الزنزانة١٠)، منشورات طارق، الدار البيضاء،٢٠٠٩،ص ٢٥.

(١٩) من ضمن ترتيبات الخطة الانقلابية استطاع قائد الانقلاب ومدير الديوان الملكي الجنرال محمد المذبوح من أقناع الملك الحسن الثاني بنزع السلاح من الحرس الملكي يوم الاحتفال بعيد ميلاده والذي يوافق يوم تنفيذ المحاولة الانقلابية ، بحجة إن كل شيء آمن وقال له إن إبقاء السلاح في أيدي الحرس الملكي من شأنه يعكر جو الفرح والسرور ،ينظر ، جمعة علي محمد هواس ، التعددية الحزبية في المغرب١٩٥٦-١٩٨٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠١٢، ص١٣٠.

(٢٠) ح.و.و.ع ملف المغرب العربي ، حول أحداث المغرب ، ص٢-٣.

(٢١) محمود صالح الكروي ، المغرب .. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري ، ص٤٥.

(٢٢) حسن ساتي، قراءة في وثائق ١٩٧١البريطانية،أنقلاب الصخيرات الفاشل في المغرب ،جريدة الشرق ألأوسط، لندن،العدد٨٤٥٦، ٢٠٠٢/١/٢٢،ص٥.

(٢٣) عبد الهادي بو طالب ، المصدر السابق، ص٢٢١.

(٢٤) الحبيب بورقيبة ألأبن، من مواليد نيسان١٩٢٧وهوألأبن الوحيد للرئيس الحبيب بورقيبة من زوجته الفرنسية ماتيلدا حاصل على شهادة البكالوريوس بالقانون تقلد مناصب عدة منها سفير لبلاده في واشنطن عام ١٩٥٨ ، وسفير فرنسا عام ١٩٦١، عين وزيراً للخارجية للمدة١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، وفي عام ١٩٧٧ اصبح مستشاراً لوالده ، وفي عام ١٩٨٦أبتعدعن العمل السياسي ، توفي عام ٢٠٠٩ ، ينظر : محمود صالح الكروي، المغرب دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري، ص٤٩.

[٢٥] سجل العالم العربي ، المغرب تموز ، آب – أيلول ، ١٩٧١ ، المحاولة الانقلابية الفاشلة ، ص٣٢٧.

[٢٦] حسن فريد ، الهجوم على الصخيرات ، مجلة الوطن العربي ، باريس ، العدد١٢٠٢ ، ٢٠٠٠/٣/١٧ ، ص٣٦.

[٢٧] أحمد المرزوقي، المصدر السابق، ص٣٩.

[٢٨] ح.و.و.ع ، مكتب المغرب العربي، حول أحداث المغرب ، ص١.

[٢٩] الحسن الثاني ، التحدي، المطبعة الملكية،ط٢،الرباط،١٩٧٥ ، ص٢٥٦.

[٣٠] حسن ساتي، المصدر السابق ، ص٥.

[٣١]ح ، و ، و ، ع ، مكتب المغرب العربي ، حول الأحداث في المغرب ، ص٢.

[٣٢] جريدة الجمهورية ، بغداد ،العدد١١١٩، ١٣تموز ١٩٧١.

[٣٣] احمد عسه ، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت ،١٩٧٥، ص٣٩٥.

[٣٤] فاطمة أوفقير، حدائق الملك، دار ورد للطباعة والنشر، دمشق ،٢٠٠٠،ص١٠٧؛ حسن ساتي، المصدر السابق ، ص٥.

[٣٥] محمد عبدالكريم العمراني: من مواليد١٩١٩بمدينة فاس، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي، وبدأ حياته العملية بين قطاعات الفلاحة والصناعة و التجارة، ففي عام١٩٦٧عين عضواً في المجلس الاقتصادي لدى الملك الحسن الثاني ،وفي عام١٩٧١عين وزيراًللاقتصاد،وفي٦آب١٩٧١عين وزيراً أول، أستمر في هذا المنصب حتى ٢٠تشرين الثاني١٩٧٢،وفي١٣تشرين الثاني١٩٨٣عين وزيراً أول للمرة الثانية وبقي في هذا المنصب حتى٣٠أيلول١٩٨٦،كما تم تعينه للمرة الثالثة كوزير أول في ١١آب١٩٩٢.ينظر:عبدالسلام البكاري، دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب١٩٥٥-٢٠٠١،مطبعة بني ازناس،سلا،٢٠٠٢ ، ص١٥٠.

[٣٦] الجنرال محمد أوفقير :تولدعام١٩٢٠،في قرية الشعير بجبال اطلس، تلقى دراسته الثانوية في مدرسة أزور الفرنسية ،التحق في الكلية العسكرية بمكناس وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٤١،شارك إلى جانب الجيش الفرنسي بالحرب ضمن وحدات مغربية عام١٩٤٤في الهند الصينية ،عاد إلى المغرب

عام١٩٤٥وأصبح من اقرب المقربين للسلطان محمد الخامس ثم بعده للملك الحسن الثاني ،عين مديراً للأمن الوطني عام١٩٦٠،رقي إلى رتبة جنرال ووزير للداخلية عام١٩٦٤،عين وزيراً للدفاع بعد فشل انقلاب عام١٩٧١،قاد المحاولة الانقلابية الثانية في١٦آب١٩٧٢ولقي حتفه على آثرها، ينظر: محمود صالح الكروي، المغرب دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري، ،،ص٤٩.

(٣٧) تم محاكمة المتهمين في انقلاب الصخيرات أمام محكمة عسكرية تولى محمد أوفقير الأشراف عليها أستمرت المحاكمة أثني عشر يوماً وكانت إفادات المتهمين هو تنفيذاً للأوامر العسكرية وثقتهم العمياء بقائدهم محمد عبابو، ينظر: أحمد المرزوقي، المصدر السابق، ص٤٨؛جريدة الجمهورية ،بغداد، العدد ١١١٩، ١٣تموز ١٩٧١.

(٣٨) حسن فريد، المصدر السابق ،ص٣٨.

(٣٩) تشكلت الكتلة الوطنية في٢٢تموز١٩٧٠وهي تمثل تحالف أحزاب المعارضة لمجابهة استراتيجية المؤسسة الملكية الساعية لا ضعاف دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية المغربية ،وقد ضم التحالف كل من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وكان تشكيلها كرد فعل من أحزاب المعارضة على أثر أعلان الملك الحسن الثاني عن إصدار دستورعام١٩٧٠،وكان موقفها بالتصويت ب(لا) ضد مشروع الدستور، فضلاً عن تقديمها برنامج عملي شامل عدته بمثابة الوسيلة للخروج من الأزمة التي يعاني منها المغرب، ينظر: عبد الغني برادة ،مواقف الأحزاب المغربية من المسألة الديمقراطية ،ألأتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجاً، مطبعة الكرامة ،الرباط ،٢٠٠٥،،ص٢٩٨-٢٩٩.

(٤٠) محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ، ص١٣٥.

(٤١) أحمد المرزوقي، المصدر السابق، ص٤٨ ؛ حسن ساتي، المصدر السابق، ص٥.

(٤٢) لكن مع هذا أتهم الملك الحسن الثاني محمد المذبوح بانسياقه وراء المصريين ، وقال الملك **(بعد سويعات فقط من تاريخ ١٠ تموز ١٩٧١ الانقلاب كتبت صحيفة الأهرام المصرية مقال تحت عنوان بارز: مقتل الطاغية الحسن الثاني ، انتهى الدكتاتور ، وتضمنت المقال أيضا انتصار القوى الحية الوطنية المتمثلة بالجيش ، انتقد الملك هذا الموقف بأنهم أخطأوا التقدير والتوقيت كأنهم أرادوا ثورة على غرار ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر التي أطاحت بالملكية المصرية)**، لكن الحكومة المصرية نفت

علاقتها بألأنقلابيين ، وكذلك أتهم الملك الرئيس أللليبي معمر القذافي بدعم المؤامرة، أذ تم وضع السفارة الليبية تحت الإقامة الجبرية، وذلك أثر طلب معمر القذافي من الرئيس الجزائري هواري بومدين السماح بنقل قوات عسكرية جواً عبر الأجواء الجزائرية لمساندة ألأنقلابيين، لكن الجزائر رفضت ذلك ، ينظر: الحسن الثاني، ذاكرة ملك ،حاوره أيريك لوران ،ط٢،الشركة السعودية للأبحاث والنشر،١٩٩٣، ص٥٠؛حسن ساتي، المصدر السابق،ص٥؛محمدحسنين هيكل، كلام في السياسة، الشركة المصرية للنشر، ط٧، القاهرة ،٢٠٠٢، ص٣٢٢.

(٤٣) خالد عليوة ، تحولات الصراع السياسي في المغرب ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٩٤ ، ص٢٤٠.

(٤٤) محمد العلمي ، المغرب بين الاختيار الأيديولوجي والحوار السياسي،المغرب،١٩٩٧ ، ص٦٠–٦١.

(٤٥) جيل بيرو ،المصدر السابق ،ص١٦٤.

(٤٦) محمود صالح الكروي، المغرب دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري،ص٤٦؛ حسن ساتي، المصدر السابق، ص٥.

(٤٧) وهي تنظيمات ماركسية يسارية تتهم بتبنيها الثورة وإحداث القطيعة مع النظام ،ومنها منظمة (٢٣مارس)التي تأسست عام١٩٧٠من كوادر خرجوا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومنظمة(إلى الأمام)التي تأسست عام١٩٧٠من عناصر أنشقوا من حزب التحرر والاشتراكية ،وكانت المنظمتين تعمل بسرية في التنظيم ،كونهما لم تحصلا على الإجازة بالعمل العلني ،وكان أعضائهما يتعرضون للقمع والتعذيب والمحاكمات التي استنزفت قواهما وكوادرهما، ينظر: عبدالواحد بلقصري، إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب، مجلة المستقبل العربي،بيروت،العدد٣٦٢، ٢٠٠٩، ص٦٦–٦٧.

(٤٨) الحسن العبسي الصافي الناصري، أقصى اليسار في المغرب، المركز الثقافي العربي ،الدارالبيضاء،٢٠٠٢، ص١١٩.

(٤٩) حزب التقدم والاشتراكية ،اللغات والثقافات البربرية جزء لا يتجزأ من التراث الوطني المغربي(منشور خاص بالحزب) ،الدار البيضاء، ١٩٧٨، ص٩.

(٥٠) جيل بيرو ، المصدر السابق ، ص١٩٠ ؛ جريدة الجمهورية ،بغداد،العدد١١١٨، ١٢تموز ١٩٧١، ص١١.

(٥١) نبيه الأصفهاني ، أزمة نظام الحكم في المغرب، مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد٣٠، ١٩٧٢، ص١٦٦.

(٥٢) مارك تسلر ،الستراتيجية السياسية للملك الحسن الثاني وأبعاد التعبئة الدعائية الشعبية ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، العدد ٢٤٥، في ٧/١٨ / ١٩٨٥، ص٢.

(٥٣) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب،ص١٣٦.

(54) J. colason : Aspects constitutionnels et politiques du Maroc independent ,depenant ,Revue du Droit public et dela Science poltique en France et Etranger,N:5-1975. P.1292.

(٥٥) نبيه الأصفهاني ،الاستمرارية والتغيير في المغرب السياسي المعاصر، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد٥٦، ١٩٧٩،ص٩٦.

(٥٦) عبد الكريم غلاب ، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب١٩٠٨-١٩٩٢، ط٣، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،١٩٩٣، ص٢٢٧.

(٥٧) فاطمة أوفقير، المصدر السابق، ص١٠٧؛ جريدة الجمهورية ، بغداد، العدد١١١٨، ١٢تموز ١٩٧١،ص٦.

(٥٨) محمود صالح الكروي ،المغرب .. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري،،ص٤٧.

(٥٩) ستيفن هيوزو، المصدر السابق ، ص٢.

(٦٠) عبد الصمد الكباص ،المصدر السابق ،ص١٦.

(٦١) جيل بيرو ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

(٦٢) جمعة علي محمد هواس ، المصدر السابق ، ص١٣٦؛ جريدة الثورة ، بغداد، العدد١٢٢٢، ١٧آب١٩٧٢.

(٦٣) المصدر نفسه،ص٤٧.

(٦٤) محمود صالح الكروي ، المغرب .. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري ، ص٤٧.

(٦٥) بعد أن احترقت طائرته نزل كويرة بالمظلة في منطقة شاطئ الرباط وبالقرب من ثكنة عسكرية هناك التي القت القبض عليه وأثناء التحقيق معه اعترف بعملية الاغتيال ، ينظر :الحسن الثاني، ملك التحدي ، ص٢٦٣.

(٦٦) أن الطائرة معروضة في المتحف الجوي للطائرات البوينغ ، وقد عجز المختصين من معرفة كيف تمكنت هذه الطائرة من الاستمرار في رحلتها والهبوط رغم الأضرار البليغة، ينظر : عبد اللطيف الفيلالي ، أسرار (٥٠) سنة من تاريخ المغرب ،جريدة ألأتحاد ألأشتراكي،٢٠٠٨/٤/١٧ ، ص٤.

(٦٧) سجل العالم العربي ،دول المغرب الكبير ،(تموز – آب ايلول١٩٧٢)، دار الأبحاث والنشر، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٣٠٢، جريدة الثورة ،بغداد، العدد١٢٢٣، ١٨تموز ١٩٧٢.

(٦٨) محمود صالح الكروي ، المغرب .. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري، ص٤٧.

(٦٩) المصدر نفسه؛ جريدة نداء الوطن ، الكويت ، العدد ٢٢٦٢ ، في ١٩٧٢/١٠/٧.

(٧٠) فاروق أوفقير ، عشرون عاماً في سجون الحسن الثاني ، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٣٨.

(٧١) وزارة الخارجية العراقية، تقرير السفارة العراقية في الرباط ، التقرير الصحفي الأسبوعي ، رقم التقرير ص /٢٧٢/٢ في ١٩٧٢ /١١/١٧ ، ص٢ ؛ مجلة البلاغ اللبنانية ،بيروت، العدد ٥٥ في ٢٢ /١٩٧٣/١ ، ص١٨.

(٧٢) ستيفن هيوزو ، المصدر السابق ، ص٢ .

(٧٣) محمود صالح الكروي ، المغرب.. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري ، ص٤٧–٤٨.

(٧٤) تعد هذه المسألة من الأسباب المهمة لتذمر قادة الجيش من الملك وانعزالهم من المؤسسة الملكية ولا سيما عند الضباط الشباب ألأمر الذي ولد شعور بالإحباط والغبن لديهم نتيجة شعورهم بان لا مستقبل لهم في تبوء مراكز القيادة في الجيش وتحسين مسارهم العسكري ، بسبب تجميد الترقيات العسكرية وتلك من بين أبرز الأسباب التي حفزت هؤلاء الضباط للمشاركة بالانقلاب ، ينظر : عبد

الاله بلقزيز ، جدليات الصراع والتوافق في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،العدد ٣٦٨ ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٤.

(٧٥) جعل الجيش تحت قيادة ولاة المناطق وبذلك تخلص الجيش من سيطرة ونفوذ الضباط الذين خدموا في الجيش الفرنسي ، ينظر : هدى حسين موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥ ، ص١١٨.

(٧٦) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ١٢٢٤، ١٩آب١٩٧٢.

(٧٧) سجل العالم العربي ، المغربي (تموز – آب –آيلول ، ١٩٧٢) ، ص٣٠٦.

(٧٨) ستيفن هيوزو ، المصدر السابق، ص٢.

(٧٩) محمود صالح الكروي ، المغرب.. دوافع وأبعاد الانقلاب العسكري ، ص٤٧.

(٨٠) في ٣١ تموز ، ١٩٧٢ ، عندما كان الملك الحسن الثاني في فرنسا قال له رئيس الوزراء الفرنسي بيير انه تم العفو عن محمد أوفقير بتهمة اغتيال المهدي بن بركة ، كون أوفقير قدم خدمات جليلة لفرنسا ، وأثار هذا الإعلان استغراب الملك ومدى اهتمامهم بذلك ، ينظر : الحسن الثاني ، ذاكرة ملك، ص٥٠.

(٨١) حسن نجمي ، المصدر السابق ، ص١٣.

(٨٢) محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة فكراً وممارسة،، ج٢ ، الشبكة العربية للأبحاث ،بيروت،٢٠٠٩ص٢٥١.

(٨٣) سجل العالم العربي ، المغرب (تموز – آب – أيلول ، ١٩٧٢) ، ص٣٠٦ .

(٨٤) جريدة الثورة ،بغداد ،العدد١٢٢٧، ٢٢آب ١٩٧٢.

(٨٥) جون واتربوري ، المصدر السابق ، ص٢٤٦.